في نهاية هذا البحث القانوني المعمق حول العقود الإدارية والخلافات المرتبطة بها، نستنتج أن النظام القانوني للعقد الإداري يقوم على توازن دقيق بين جانب "الامتيازات التي تتمتع بها السلطة العامة" من ناحية، وجانب "حقوق الضمان والتوازن المالي للمتعPitch" من ناحية أخرى. وضعت التشريعات الجزائرية والأنظمة القانونية الأخرى للإدارة العامة سلطات منفصلة واسعة النطاق تمكنها من فرض العقوبات، وضمان استمرار المقاول في تنفيذ المهمة، وذلك بناءً على الحاجة القانونية والضرورة الجوهرية المرتبطة بمبدأ تشغيل المرافق العامة بكفاءة وانتظام، راعى القانون والقضاء الإداري حماية المتعامل المتعاقد من أي عقوبات أو غرامات تأخير في حال أخطاء الإدارة، كما منحه الحق الكامل في الحصول على تعويض وتمديد الأجل وتوازن المبادئ المالية للعقد عبر القضاء الإداري. وبهذا تبقى العقود الإدارية نموذجًا جيدًا تحقق بين احتياجات السيادة ومصلحة الدولة وحقوق الضمانات.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي